

شافا، مارغريت وامبوي نغوشي (كينيا)

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان المؤهلات

ملخص البيانات الحيوية

التعليم: ماجستير (الدراسات الديمقراطية)؛ وإجازة (بمرتبة الشرف)؛ شهادة في القانون (كلية القانون في كينيا)؛ سكرتيرة عامة معتمدة؛ وسيطة معتمدة الخبرة: 27 سنة.

الجنسية: كينية.

اللغات: الإنكليزية والسواحيلية والفرنسية واللغات المحلية.

العضوية في الجمعيات المهنية

- جمعية المحامين الكينيين
- السكرتيرين العامين المعتمدين (كينيا)
- معهد الوساطة لشرق أفريقيا

الخبرات الرئيسية

- محامية لدى المحكمة العليا في كينيا بفترة 27 سنة
- مديرة تتمتع بخبرة رفيعة المستوى، عملت في مجال الممارسة القانونية والقطاع الخاص وفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطاعات الحكومية.
- مسؤولة هامة في شؤون المالية والميزانية، ومهارات في جمع الأموال وإدارة البرامج.
- مسؤولة مجلس الإدارة عن الميزانية والمالية والإدارة ومراجعة الحسابات والمخاطر والحوكمة.

المهارات و الكفاءات الرئيسية

- الإدارة
- قانون الشركات والقانون التجاري
- التخطيط الاستراتيجي
- التخطيط والرقابة في مجال الميزانية والمالية
- قانون اللاجئين والقانون الإنساني
- العدالة الانتقالية
- حوكمة الشركات
- الوساطة
- الاتصالات

القدرات والإنجازات الرئيسية

2017 تعيين في مجلس إدارة شركة طوطال كينيا (شركة حكومية محدودة)، وهي شركة دولية

لتسويق النفط، عُينت في لجان تابعة لمجلس الإدارة منها ما يلي:

- المخاطر والحوكمة (رئيسة)
- مراجعة الحسابات (عضوة)
- الترشيحات (عضوة وأمينة).

2015 تعيين رئاسي بصفة عضوة في المحكمة للتحقيق في سلوك رئيس لجنة الأخلاقيات

ومكافحة الفساد ونائبه الموقوفين عن العمل.

2009 تعيين رئاسي في منصب مفوضة لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا. ويعادل المنصب

درجة قاض في المحكمة العليا. مكلفة بالإشراف على ميزانية قدرها 12.5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مع فريق موظفين قوامه 150 شخصاً. الإشراف على تحرير ونشر تقرير لجنة العدالة والمصالحة في كينيا في 6 مجلدات

2003 مدير برنامج إقليمي أقدم لبرنامج البحيرات الكبرى التابع لمنظمة إنترناشيونال ألت. قيادة

استراتيجية تنظيمية في وضع البرامج الوطنية.

مسؤولية شخصية عن إدارة ميزانية تفوق 250,000 جنيه استرليني. إنشاء شبكة المحللين الإقليميين في رواندا، وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإصدار التقرير الافتتاحي.

السيرة المهنية

أكثر من 27 سنة من الخبرة في مجال القانون، والإدارة، والاستشارة القانونية، وبناء السلام والعدالة الانتقالية. عملت في الدوائر الحكومية، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

مؤهلة بصفة محامية لدى المحكمة العليا في كينيا بعدما تدرّبت في مكتب محاماة كيني رائد. ولها خبرة راسخة في مجال الشركات، لدى شركة كينية مضمونة الربحية، بصفتها مساعدة أمينة الشركة ونائبة لها في غيابها في بعض الواجبات. مارست قوانين نقل الملكية والقانون التجاري مع مكتب محاماة رائد في نيروبي وحققت فرص شراكة جيدة قبل أن تتفرغ لمدة عامين في الولايات المتحدة الأمريكية. وطوّرت المهارات

الحديثة للشركات وإدارة الموارد البشرية مع شركة بارزة للاستشارة الإدارية في نيروبي قبل الشروع في أنشطة الاستشارة المستقلة.

وصقلت مهارات التدريب والبحوث والكتابة والدعوة والكفاءات أثناء أنشطة الاستشارة التي كانت تقوم بها لفائدة مختلف المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان. يَسَّرت حلقات عمل بشأن التربية المدنية لمعهد التثقيف في مجال الديمقراطية. كتبت ورقات مفاهيمية لمركز تثقيف المرأة في مجال الديمقراطية من بين أمور أخرى. عملت مراقبة انتخابات عن اتحاد المحاميات في كينيا، وهي منظمة نسائية غير حكومية تتمتع بمركز مراقب لدى الأمم المتحدة، في الانتخابات العامة الكينية لعام 1997. كانت في السابق رئيسة منظمة المرأة المهنية الشابة (كينيا)، المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للمشتغلات بالأعمال التجارية والمهن الحرة؛ قادت أعمال التخطيط الاستراتيجي للاستدامة الذاتية لبرامج المنظمة وتوسيع نطاق البرنامج القائم لتعليم الفتيات المستحقات من الأسر الفقيرة. وشاركت في مؤتمرات محلية ودولية وحلقات عمل. كانت متحدثة رئيسية في اليوم الدولي للمرأة الذي نظمته الجامعة الكاثوليكية لشرق أفريقيا في عام 2001. وبوصفها خريجة من معهد القيادات النسائية الأفريقية، صقلت المهارات والمعارف في مجالات مثل الشؤون النسائية والتمكين الشخصي والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع. ورئيسة فرع كينيا لمنظمة دور المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا، المنظمة النسائية للبلدان الإفريقية. وبهذه الصفة، وفرت القيادة التنظيمية للدعم الحاسم لصياغة قانون الجرائم الجنسية، وعملية الضغط الناجحة لسنه، والقانون إنجاز تاريخي للإصلاح التشريعي في كينيا. وهي عضوة في فرقة العمل التابعة للمدعي العام المعنية بتنفيذ قانون الجرائم الجنسية.

وبوصفها أمينة مشاركة عينتها المحكمة العليا في كينيا، نجحت في أداء واجباتها في إجراء انتخابات المجلس الوطني لنساء كينيا، وهي المنظمة الجامعة للمنظمات النسائية غير الحكومية في كينيا، والإشراف على هذه الانتخابات، وذلك باستخدام مهارات الوساطة لإنهاء حالة الجمود ثم العيش بين مختلف الفصائل.

السيدة شافا خبرة واسعة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كينيا كما في الخارج. فقد عملت في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفة باحثة قانونية لتحديد وضع اللاجئين ومساعدة أقدم في مجال الحماية ومدربة وميسرة في حلقات العمل المتعلقة بالعنف الجنسي والجسدي والقانون الدولي للاجئين. وقامت بجولتين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السودان بصفة مستشارة دولية للمفوضية؛ واختبرت في مقر المفوضية في جنيف كقائدة للفريق في القضايف من أجل تحديد وضع اللاجئين الإثيوبيين وفيما بعد للاجئين الإريتريين، عملاً بشرط "وقف الحماية لانتفاء الظروف". استشهد بأعمالها في إطار أفضل الممارسات والمقاييس العليا.

أحرزت رتبة رائدة لدى نيل الماجستر بأطروحة حول الإثنية والديمقراطية في كينيا.

انضمت إلى منظمة إنترناشيونال ألرت، وهي منظمة غير حكومية لبناء السلام متوسطة الحجم ومقرها لندن، بالمملكة المتحدة، لكنها تعمل في جميع أنحاء العالم. وتولت مسؤولية البرنامج الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. يَسَّرَت عملية انتقال منتدى أماني - المنتدى البرلماني لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن السلام - من برنامج لمنظمة ألرت إلى منظمة إقليمية كاملة تغطي رواندا، وبوروندي، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وزامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. تولت إعداد وتنسيق شبكة المحللين الإقليميين. وأطلقت أعمال البحث الافتتاحية للشبكة، التي أُجريت في رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية، على أثر النزاع في الخرافات والشائعات والقوالب النمطية والتحيز. وقادت المسائل التنظيمية في وضع استراتيجية لبرمجة أنشطة منظمة إنترناشيونال ألرت في كينيا. وهي مكلفة بميزانية يتجاوز قدرها 250 ألف جنيه استرليني سنويا.

نجحت في نيل منصب مفوض أُعلن عنه في لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي أنشئت في كينيا وفقا للخطة الرابعة من اتفاق السلام الموقع في شباط/فبراير 2008 بعد فترة العنف التي اجتاحت كينيا عقب الانتخابات. وبعد اجتياز المقابلة وعملية تدقيق صارمة، أدت اليمين أمام الأونرابل كبير قضاة جمهورية كينيا في 03 آب/أغسطس 2009.

بعد النجاح في إنهاء وتصفية أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة في آب/أغسطس 2013، شاركت في استشارات قانونية، منها بشأن مشاركة المرأة وقيادتها في عملية السلام الكولومبية.

في كانون الثاني/يناير 2015 افتتحت مكتب محاماة يتعامل مع نخبة كبيرة من الموكلين على الصعيدين الوطني والدولي.

التعليم

جامعة ليدز، المملكة المتحدة، ماجستير في الدراسات الديمقراطية، برعاية كاملة في إطار زمالة من مؤسسة فورد. جامعة باكنغهام، المملكة المتحدة، إجازة في القانون، درجة الشرف بمساعدة من منحة تشيفنينغ من المجلس الثقافي البريطاني. محامية في محكمة كينيا العليا. سكرتيرة عامة معتمدة (كينيا). شهادة في النفط والغاز من مركز الصناعات الاستخراجية في جامعة ستراثمور، كلية الحقوق. شهادة في قانون المنافسة من كلية الحقوق في كينيا. وسيطة معتمدة.

الخبرة

العضوية في المجالس

- شركة طوطال كينيا (شركة حكومية محدودة) - عضوة في مجلس الإدارة؛ ورئيسة لجنة المخاطر والحوكمة؛ وعضوة في لجنة مراجعة الحسابات؛ وعضوة في لجنة التعيينات
- نادي الفرسان في كينيا - عضوة في مجلس الإدارة

- أعمال تجارية عائلية
- اللجنة الاستشارية للكنائس - تركيز على الجانبين القانوني والمالي

كانون الثاني/يناير 2015 - إلى اليوم

صاحبة مكتب محاماة

شريكة مؤسسة لشركة نغوي شافا وشركائها للمحاماة، وهي مؤسسة تركز على قضايا الشركات والمسائل التجارية. متخصصة في القانون التجاري وقانون نقل الملكية، مع خبرة في قطاع التعدين، والصناعات الاستخراجية، وقطاع النفط والغاز؛ وقانون المنافسة؛ والتخطيط العقاري. مستشارة قانونية في مسائل الخيول والطيران والبيئة.

أيلول/سبتمبر 2013 - إلى اليوم

مستشارة وخبيرة مستقلة

عضوة في لجنة الميزانية والمالية في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

رئيسة لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وتركز المهام على تقديم الخبرة الاستشارية إلى جمعية الدول الأطراف بشأن الميزانية في حدود 145 مليون يورو.

عضوة في فريق الخبراء الذي عينه المكتب الميداني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا في فبراير/شباط 2017 لتقديم المشورة بشأن تنفيذ النظام المتكامل للعدالة الانتقالية مع التركيز على المرأة والأقليات. وشاركت في اجتماعات رفيعة المستوى وقدمت توصيات تؤثر على العملة.

عضوة في المجلس الدائم لللاجئين

عينها الأمين العام للكونغرس في فريق المراقبين البارزين من أجل انتخابات عام 2015 في جمهورية تنزانيا المتحدة.

عينها فخامة الرئيس عضوة في المحكمة للتحقيق بشأن رئيس لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد ونائبه الموقوفين عن العمل.

مشاركات متنوعة بإلقاء كلمات وإجراء بحوث. تيسير حلقات العمل، بما فيها المنظمة في إطار مبادرة نانسن التي تتخذ من جنيف مقراً لها بشأن تغير المناخ وتنقل الأشخاص.

تموز/يوليه 2009 – آب/أغسطس 2013
لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا – مفوضة

بعد إجراء الانتخابات العامة في كينيا في كانون الأول/ديسمبر 2007، اندلعت أعمال عنف واسعة النطاق بسبب الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية. وقادت الأحداث اللاحقة كينيا إلى أخطر تحد سياسي عرفته في تاريخها بعد الاستقلال، حيث أضحت عوامل استقرار الدولة ومقومات بقائها عرضة للخطر. وبعد عملية حوار وطني، كانت من بين المؤسسات المنشأة لمعالجة المشاكل القديمة التي أدت إلى الأزمة لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.

وبعد عملية وطنية تنافسية، قام فخامة رئيس جمهورية كينيا في 22 تموز/يوليه 2009 بتعيين 6 مفوضين كينيين لقيادة المؤسسة، إلى جانب المفوضين الدوليين الثلاثة المعيّنين من خلال فريق الشخصيات البارزة التابع للاتحاد الأفريقي. ويتمتع المفوضون بصفة تعادل مستوى قضاة المحكمة العليا.

وكان لدى اللجنة في أوج عملها، قرابة 150 موظفاً، وحُصصت لها ميزانية تزيد على بليون شلن كيني (حوالي 12.5 مليون دولار أمريكي).

ويوجد مقر اللجنة في نيروبي ولكن أعضائها يسافرون كثيراً إلى جميع أنحاء البلد، مقدمين التوجيهات القيادية الاستراتيجية للعملية. ومن مهام اللجنة تصميم العملية، وتعيين الموظفين الرئيسيين، والاتصال بالهيئات الحكومية الرئيسية والمسؤولين، فضلاً عن المنظمات الدولية، وجمع التبرعات، وتنظيم جلسات استماع عامة، مما أدى إلى إعداد التقرير النهائي. وعُرض هذا التقرير على رئيس جمهورية كينيا في 22 أيار/مايو 2013، ثم نُشر على نطاق واسع عبر الإنترنت، وبواسطة الصحف العامة، ومنتديات النقاش، مع تسليم نسخ مطبوعة إلى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتعمل المرشحة بصفة عضوة في لجنة المالية والإدارة؛ ولجنة الاتصالات. وهي مفوضة تقود اللجان في مجال كتابة التقارير؛ وإجراء البحوث.

ومن الإنجازات الرئيسية للمرشحة إسهامها ومشاركتها بشكل حاسم في أعمال اللجنة مما أدى إلى تحقيق الاستقرار في اللجنة بعد بداية مثيرة للجدل؛ وساهمت في قيادة جلسات الاستماع العامة، بما في ذلك الجلسات التي تركز على المرأة والطفل، والجلسات التي تركز على اللاجئين؛ ومثلت المرشحة اللجنة من خلال التحدث باسمها في المنتديات العامة إلى الجماهير المحلية والدولية؛ وكانت مشاركة رئيسية في المداخلات التي جرت داخل البرلمان، ووزارة العدل، ووزارة المالية؛ ووضعت اللمسات الأخيرة على التقرير وإصداره ونشره. وكانت المنظمة والمشاركة الرئيسية في جلسات الاستماع للاجئين الكينيين في مستوطنة كيرياندونغو، أوغندا.

حزيران/يونيه 2003 - تموز/يوليو 2009

موظفة شؤون البرامج في منظمة إنترناشيونال ألرت - البحيرات الكبرى

أسست المنظمة قبل 21 عاماً بمبادرة من مارتن إينالز، الذي كان في السابق أميناً عاماً لمنظمة العفو الدولية، وهي المنظمة الرائدة في هذا الميدان. يوجد مقر المنظمة حالياً في نيروبي، بكينيا، وتدير برامج ذات منظور إقليمي في جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. تقديم نظرة عامة تربط بين البرامج القطرية للمنظمة في المنطقة بالمبادرات والمنظورات الإقليمية. شراكة مع واضعي السياسات رفيعي المستوى مثل البرلمانيين والزعماء الدينيين، ومع الباحثين والمحللين المستقلين، ومنظمات البحوث والدعوة النسائية للتأثير من أجل إحلال السلام في جميع أنحاء المنطقة. وتشمل بعض الإنجازات الرئيسية توجيه عملية انتقال المنتدى البرلماني لمنطقة البحيرات الكبرى للسلام - منتدى أمانى - من برنامج لمنظمة إنترناشيونال ألرت إلى منظمة مستقلة ناجحة. تحقيق ميلاد شبكة المحللين الإقليمية وتنسيق مشروعها البحثي الافتتاحي حول تأثير النزاعات بالشائعات والخرافات والتحامل والقوالب النمطية. وتنسيق مشروع بحثي هام بالشراكة مع مبادرة الدعم دون الإقليمية لشرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة بشأن مشاركة المرأة في العمليات السياسية الانتقالية. عضوة رئيسية مؤسّسة لمنتدى البحيرات الكبرى المسكوني الذي يجمع بين الزعماء الدينيين للبحث عن حلول للنزاعات العنيفة في المنطقة على مستوى المجتمعات المحلية وعلى أعلى المستويات السياسية. مشاركة رئيسية في جمع الأموال، بما في ذلك كتابة المقترحات والاتصال بالمانحين، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء. حشدت الدعم من أجل الحصول على مركز مراقب لدى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحصلت على المركز. أقامت علاقات ناجحة مع مختلف القيادات السياسية والدينية لتسهيل تحقيق الأهداف التنظيمية. متحدثة في مختلف الاجتماعات الإقليمية التي عقدتها منظمات، بما فيها المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة وصندوق الإجراءات العاجلة في أفريقيا.

أيلول/سبتمبر 2002 - أيار/مايو 2003

مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بجنيف (مستشارة)

قائدة فريق عملية تحديد وضع اللاجئين الإريتريين في القضارف، شمال شرق السودان، عملاً بشرط وقف الحماية لانتفاء الظروف. تولت التنسيق والإشراف على فريقي ولايتي واد ميداني والقضارف، أشرفت على حوالي 60 من المحامين التابعين للمفوضية ونظرائهم الحكوميين، ويساعدهم مترجمون فوريون ومُسجلون وسائقون تحت الإشراف المباشر للمرشحة. وضعت خطط عمل لتحقيق الهدف في الإطار الزمني المحدد، وقدمت التوجيه بشأن المسائل القانونية، والاتصال بالمسؤولين الحكوميين ومنسق تحديد وضع اللاجئين في الخرطوم، وكذلك مع مقر المفوضية في جنيف؛ سافرت باستمرار حيث قطعت حوالي

40000 كيلومتر للإشراف على الفريقين في إقامة مخيمات اللاجئين. قادت الفريق الأول لإكمال العملية بنجاح.

1998، 1999، 2000، 2001

استشارات قانونية مختلفة، بما في ذلك تيسير حلقات عمل تدريبية بشأن العنف الجنسي والجنساني في مخيمي اللاجئين في كاكوما وداداب التابعين للمفوضية؛ والقيام بأعمال تحديد وضع اللاجئين وإعادة التوطين في إطار المفوضية؛ إعداد تقارير وتنظيم حلقات عمل للمفوضية؛ وتيسير حلقات عمل وإجراء بحوث لمختلف المنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الدولي للمحاميات - فرع كينيا.

* أيلول/سبتمبر 2001 - آب/أغسطس 2002

(تفرغ للدراسة في بريطانيا - خارج إطار العمل الرسمي)

تشرين الأول/أكتوبر 2000 - شباط/فبراير 2001

مستشارة لشؤون الفرز القانوني بالمفوضية/موظفة شؤون الحماية، السودان

عملاً بتطبيق شرط وقف الحماية "لانتفاء الظروف" على جميع اللاجئين الإثيوبيين قبل عام ١٩٩١، كُلفت بإجراء عملية تحديد وضع اللاجئين في السودان. عُينت قائدة فريق واد ميداني، ثم قائدة فريق القضاة. وبعد اختتام هذه العملية بنجاح، أرسلت لإجراء عملية تحديد وضع اللاجئين في أواسط المقاتلين العسكريين الإريتريين في مخيم الشجواب. وعند افتتاح مكتب المفوضية الفرعي في كسلا بعد مناوشات عسكرية، استعدت لإجراء عملية تحديد وضع اللاجئين للاجئين الإثيوبيين قبل عام 1991 في منطقة كسلا. وفي العام الجديد، أُخبرت بتولي مسؤوليات موظف شؤون الحماية، في المكتب الفرعي للمفوضية في الشوك، أثناء غيابه في إجازة. أُجرت عملية تحديد وضع اللاجئين في حلفا الجديدة وكسلا. وساعدت في اختتام عملية تحديد وضع اللاجئين في الخرطوم. نظمت دورة تدريبية لفريق تحديد وضع اللاجئين في الخرطوم بشأن إعادة التوطين. وقادت فريقاً في تحديد ومعالجة حالات إعادة التوطين.

حزيران/يونيو 1999 - تشرين الأول/أكتوبر 2000

مفوضية شؤون اللاجئين، مكتب نيروبي الفرعي، ومركز الخدمات الإقليمي التابع للمفوضية، نيروبي

(مساعدة أقدم لشؤون الحماية)

قامت بطائفة واسعة من المهام القانونية التي تقع تحت إشراف إدارة الحماية الدولية التابعة للمفوضية. كانت تابعة للممثل المساعد (شؤون الحماية)، واضطلعت بجميع جوانب الحماية الدولية لحقوق اللاجئين. أُجرت مقابلات مباشرة مع اللاجئين وأعدت تقارير وبتت في وضع لاجئين. كانت لها تدخلات لدى السلطات التنفيذية والقضائية الحكومية. وكانت على اتصال مع مكاتب المفوضية في جميع أنحاء العالم، ومع الحكومات والبعثات الدبلوماسية. يسّرت إيجاد حلول دائمة للاجئين، مثل الإدماج المحلي وإعادة التوطين والعودة الطوعية.

حزيران/يونيو 1998 – كانون الأول/ديسمبر 1998

مكتب المفوضية الفرعي في نيروبي (مستشارة لشؤون الفرز القانوني، نائبة المنسقة)

تحديد وضع ملتزمي اللجوء وفقاً للقانون الدولي للاجئين. تنوب عن منسقة المشاريع في المسائل القانونية والإدارية أثناء غياب المنسقة.

أيلول/سبتمبر 1997 – نيسان/أبريل 1998

منظمة تالك إنترناشيونال للاستشاريين الإداريين (مستشارة)

شاركت في مهام التدريب الإداري، وأنشأت وحدة اختيار المسؤولين التنفيذيين

* شباط/فبراير 1995 – آب/أغسطس 1997

(مقيمة في الولايات المتحدة؛ خارج إطار العمل الرسمي)

شباط/فبراير 1994 – شباط/فبراير 1995

آرتشر آند ويلكوك، للمحاماة (محامية)

نائبة المستشار القانوني في نقل ملكية العقارات السكنية الحضرية الكبيرة. عملت بشكل وثيق مع شريك أقدم في المسائل التجارية وإثبات صحة الوصايا. مثلت الشريك الأقدم في فرقة عمل النائب العام المعنية بوسائل الإعلام.

تموز/يوليو 1991 – آب/أغسطس 1993

شركة المراجع الائتمانية لكينيا امدودة (كبيرة موظفي الشؤون القانونية)

عضوة رئيسية في الفريق المسؤول عن إنشاء أول وكالة لتصنيف الائتماني في كينيا. ترأست الإدارة القانونية، تولت التوظيف والإشراف على الموظفين، وأدارت وحدة للأعمال التجارية.

كانون الثاني/يناير 1990 – حزيران/يونيو 1991

شركة مصانع البيرة الكينية امدودة (مساعدة سكرتير الشركة)

ساعدت أمين المجموعة في المهام القانونية والإدارية والمتعلقة بالموارد البشرية وأعمال أمانة الشركة

نيسان/أبريل 1988 – كانون الأول/ديسمبر 1989

مكتب واروهيو آند مويتي للمحاماة (متدربة)

التمرن على الممارسة القانونية وفقا للمتطلبات المنصوص عليها في قانون المحاماة

الانتماءات

جمعية القانون في كينيا

عضوة

جمعية السكرتيرين العامين المعتمدين في كينيا

عضوة

معهد شرق أفريقيا للتدريب على الوساطة

خريجة

مركز ليفي مواناواسا الإقليمي للديمقراطية والحكم الرشيد التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات

الكبرى

زميلة

تجمع النساء الكينيات العاملات في التعدين

عضوة

منظمة النساء العاملات في مجال القانون والتنمية في كينيا (منظمة نسائية لعموم أفريقيا)

رئيسة سابقة

اتحاد المحاميات في كينيا

عضوة

معهد النساء القياديات الأفريقيات

خريجة

المجلس الثقافي البريطاني

عضوة

باحثة في إطار برنامج تشيفينغ

مؤسسة فورد

زميلة سابقة

منظمة النساء المهنيات الشابات
 (عضوة منتسبة للاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة)
 رئيسة سابقة

المراجع

1. Hon Justice Njoki S Ndungu
 Judge
 Supreme Court of Kenya
 High Court Building
 City Hall Way
 P O Box 30041 – 00100
 NAIROBI, KENYA
 Tel +254 (0)20 222 1221
 Mob +254 (0)721 430 630
 E-mail ndungunjoki@yahoo.com
2. SC Paul K Muite
 Senior Counsel, Advocate
 NAIROBI, KENYA
 Mob +254 (0)733 732 801
 E-mail muite.paul@gmail.com
3. Professor Frank Okuthe-Oyugi
 Professor of Political Science
 Executive Director, International Conference on the Great Lakes Region (ICGLR)
 —
 Levy Mwanawasa Regional Centre for Democracy and Good Governance
 LUSAKA
 ZAMBIA
 Tel +260 211 237 320 (ZAMBIA)
 Mob +260 978 380 200 (ZAMBIA) or +254 722 519 801 (KENYA)
 E-mail frank.okuthe@icglr.org or f.okuthe@gmail.com
4. Ms Jane Wanjiru Muigai Kamphuis
 Director and Founder
 Toolkit Institute Limited
 NAIROBI, KENYA
 Tel +254 733 802 855
 Email Toolkit@toolkitinstitute.com